Distr.
GENERAL

A/36/102/Add.1
17 April 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ١٠٤ من القائمة الأولية *

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير عن المكاتب دون الاقليمية بأمريكا الوسطى وبنما والكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

تعليقات من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن المكاتب دون الاقليمية لأمريكا الوسطى وبنما والكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (A/63/102 و Corr.1) .

* A/36/50 .

Digitized by UNOG Library

مرفق

تعليقات من الأمين العام

١ ــ نظر الأمين العام في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن المكاتب دون الاقليمية لامريكا الوسطى وبنما والكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (JIU/REP/80/13)، المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. وتقدم هذه المذكرة تعليقات الأمين العام على التقرير وتوصياته.

٢ ــ يتضمن التقرير تحليلا في حينه للمكتبين دون الاقليميين في مدينة المكسيك وبورت ــ أوف ــ سبين. وقد نظم التحليل والتوصيات المرافقة له تحت ثلاثة عناوين: برنامج العمل لكل من المكتبين والادارة والتنظيم؛ والعلاقات بين كل من المكتبين والحكومة المضيفة له؛ والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة، والمجموعات والمؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية.

٣ ــ بيد أن محور التقرير هو طبيعة ودرجة تفويض السلطة الادارية من قبل مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الى المكتبين دون الاقليميين في مدينة المكسيك وبورت ــ أوف ــ سبين. ويذكر التقرير (الفقرتان ١ و ٢) أنه في الوقت الذى تزداد فيه مسؤوليات اللجان الاقليمية المستمدة من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧، تجرى عملية تحقيق اللامركزية في المكاتب دون الاقليمية داخل اطار اللجان ويتعين أن تحرز تقدما اذا أريد للمسؤوليات الجديدة أن تؤتي نتائج ايجابية. وفيما يتعلق بالمكتب دون الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في مدينة المكسيك، يوضح التقرير أنه "قد خوّل السلطة اللازمة وهو يتمتع بحرية غير مقيّدة في متابعة برنامج أعماله المتفق عليه (الفقرة ٢٨)". وبعكس ذلك، يجد التقرير أنه فيما يتعلق بشؤون الموظفين في مكتب بورت ــ أوف ــ سبين "هناك حاجة ملحّة لتفويض بعض السلطات الى مدير المكتب" (الفقرة ٨١) بينما يوجد، فيما يتعلق بمسائل الميزانية والمالية مناخ عام من التقييد "يضعف من وجود المكتب ومن تقبله كمكتب حقيقي من مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة دون الاقليمية كما يضعف من قدرته على تسيير شؤونه" (الفقرة ٨٩). ويذكر التقرير كذلك في الفقرة ١٢٤ أن اللامركزية عملت بصورة مرضية في حالة المكتب دون الاقليمي في مدينة المكسيك بينما في حالة المكتب دون الاقليمي في بورت ــ أوف ــ سبين "استمرت سانتياغو تمارس الرقابة وخاصة في المجال الادارى مما أضعف محاولات تحقيق اللامركزية". وفي الفقرة ١٣٣ ينتهي التقرير الى القول ان "في الوقت الذى كان فيه تفويض السلطة الى المكاتب دون الاقليمية في مجال البرمجة وفي المسائل الفنية حقيقة ملموسة، أدى الافراط في الرقابة الادارية من قبل سانتياغو في الماضي الى إضعاف قدرة مكتب الكاريبي على الأداء. واذا كان لأداء هذا المكتب أن يتحسّن فانه بحاجة الى مزيد من حرية الخيار".

٤ ــ ولما كان التقرير ينظر في جانب هام يمس منظومة الأمم المتحدة بأسرها، فان الأمين العام يرغب في الإدلاء بالتعليقات التالية على مسألة اللامركزية بوجه عام:

Digitized by UNOG Library

(أ) ذكر الأمين العام في الفقرة ١٠ من تقريره عن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي بمنظومة الأمم المتحدة : تنفيذ الفرع ثامنا من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ والفرع رابعا من قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٢ (A/35/527) إن اللجان الاقليمية، هي والكيانات التنظيمية الاخرى التابعة للأمم المتحدة ، " ينبغي أن تمنح مرونة ادارية أكبر تتفق والسياسات السليمة، الادارية وتلك المتعلقة بالميزانية ، وتكون في اطار متزايد من اللامركزية داخل المنظمة ككل " .

(ب) وفي حالة المكتب دون الاقليمي لامريكا الوسطى وبنما التابع للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية، تحقق بالفعل توازن جيد في السلطة المخوّلة . بيد أن هذا المكتب لا يتمتع بحرية غير مقيّدة في الامور الادارية، ولا تتمتع اللجنة الاقليمية ذاتها بذلك .

(ج) وفي حالة المكتب دون الاقليمي للكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، اتفق أنه في السنة التي أعد فيها تقرير وحدة التفتيش المشتركة تحقق قدر هام من اللامركزية الادارية ، ولا سيما في مجال شؤون الموظفين ، بنقل سلطات من مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الى المكتب دون الاقليمي . وقد قلّلت هذه اللامركزية الى حد كبير من الخلافات بين المكتبين دون الاقليميين بينما أحدثت في الوقت ذاته تعقيدات في مهمة وحدة التفتيش المشتركة المتمثلة في التحديد الدقيق لذلك القسط من السلطة المخوّل الى بورت ــ أوف ــ سبين .

(د) وينطوى تحقيق اللامركزية في الاختصاصات الادارية على كلفة مالية للأمم المتحدة بالاضافة الى فوائد تعود من منح مديرى البرامج مرونة ادارية أكبر لتمكينهم من القيام بمهامهم بكفاءة . وهناك مهام ادارية عديدة تتطلب معرفة متخصصة ، ولا يسمح ايجاد هذه المقدرة في أى مكتب دون اقليمي بتخفيض مقابل في الموظفين في مقر اللجنة الاقليمية . ولذلك فلا بد من وجود توازن ملائم بين هذه التكاليف والفوائد ، التي ستتوقف جزئيا على حجم المكتب دون الاقليمي . ففي شباط/فبراير ١٩٨٠ كان في المكتب دون الاقليمي في مدينة المكسيك ما مجموعه ١١٩ موظفا بينما كان في مكتب بورت ــ أوف ــ سبين ٤٠ موظفا (انظر الجدول ١ من التقرير) . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ كان في مكتب بورت ــ أوف ــ سبين ٢٤ موظفا فقط . ونظرا للاختلاف في حجم المكتبين فان التفاضل بينهما في تحقيق اللامركزية في بعض المهام الادارية المحددة ، ولا سيما في المجال المالي ، يظل فعالا من حيث التكاليف . وفي الوقت ذاته ، أدت الزيادة السريعة في حجم مكتب بورت ــ أوف ــ سبين الى تحقيق اللامركزية في كثير من المهام التي كان مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية يضطلع بها في السابق .

(هـ) ان تعيين المهام المحددة التي ينبغي تحقيق اللامركزية فيها بنقلها الى مكتب دون اقليمي معين ، ووضع تصميم للابلاغ الملائم واجراءات المراقبة ، يمثلان مسألة معقّدة للغاية . وستقوم دائرة التنظيم الادارى خلال عام ١٩٨٢ باجراء مسح للمكاتب دون الاقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية وستضع توصيات محددة فيما يتعلق بهذه الامور . وسيساعد تقرير وحدة التفتيش المشتركة دائرة التنظيم الادارى في عملها الى حد بعيد .

../..

Digitized by UNOG Library

٥ - وبصدد التوصيات المحددة التي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة ، يحيط الأمين العام علما بالتوصيات الثلاث الاولى وسيتخذ تدابير لاقامة صلات أوثق بين المكتب دون الاقليمي في مدينة المكسيك ، من ناحية ، والمكتب دون الاقليمي في بورت - أوف - سبين ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ووزارات التخطيط في امريكا الوسطى ، من ناحية اخرى .

٦ - ويوافق الأمين العام على أن إعداد اتفاق يحدد العلاقات بين حكومة المكسيك والمكتب دون الاقليمي سيكون أمرا مرغوبا فيه الى حد بعيد . وقد بُدئت بالفعل محادثات استطلاعية من أجل هذه الغاية .

٧ - ويُقترح في التوصية ٥ زيادة الحدّين الحاليين المتمثلين في ٠٠٠ ٥ دولار و ٠٠٠ ٢٠ دولار والمفروضين على سلطة الاعتماد المفوضة للجنة العقود التابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بموجب النظام المالي . وسيؤثر تطبيق هذه التوصية على جميع اللجان الاقليمية لا على اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية فحسب ، وسيتطلب إدخال تغيير في المادة ١١٠ - ١٧ من النظام المالي . ولذلك فان هذا الموضوع سيتطلب مزيدا من الدرس ضمن هذا السياق الأوسع .

٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ٦ ، جرى مؤخرا بالفعل معالجة مسألة ايجاد موارد كافية لسفر الموظفين . ونتيجة للتقديرات المنقحة المقدمة من الأمين العام (A/C.5/35/23/Add.1) واستنادا الى المقرر المتخذ من قبل الجمعية العامة ، زيد مخصص سفر موظفي مكتب بورت - أوف - سبين للأعمال الرسمية ولخدمة الاجتماعات زيادة كبيرة عما كان عليه مستوى المخصصات المتاحة لهم في الوقت الذى قامت به وحدة التفتيش المشتركة بالاستعراض أثناء الفترة شباط/فبراير - أيار/مايو ١٩٨٠ . وبصدد التوصية الداعية الى تزويد مكتب بورت - أوف - سبين بموارد كافية لخدمات اللغات ، ينبغي ملاحظة أن الاحتياجات اللازمة لترجمة الوثائق تشمل كلا من اللغتين الاسبانية والفرنسية وأن عبء العمل يتباين تباينا كبيرا من وقت الى آخر . ونظرا كذلك للصعوبات التي ووجهت في توظيف مترجم للغة الفرنسية منذ انشاء وظيفة له في عام ١٩٧٨ ، قد يكون من الأفضل الاستمرار في التعويل على الترجمة التعاقدية فحسب بالنسبة لكل من اللغتين الفرنسية والاسبانية حسب ما تقتضي الحاجة بدلا من انشاء وظيفة لغوية دائمة ثانية لمترجم للغة الاسبانية .

٩ - ويحيط الأمين العام علما بالتوصيتين ٧ و ٨ وسوف يتخذ التدابير لتنفيذهما .

١٠ - وقد سبق أن قدم الأمين العام في الفقرة ٤ آراءه العامة بصدد التوصيات ٩ و ١٥ و ١٦ وهو واثق من أن المسح الذى ستضطلع به دائرة التنظيم الادارى في عام ١٩٨٢ سيساعد في بلوغ الدرجة المطلوبة من اللامركزية بصدد المكاتب دون الاقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

١١ - ويوافق الأمين العام (التوصيتان ١٠ و ١٤) على وجوب بذل جهود أعظم لتعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة بأسرها في برنامج عمل لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وسيتخذ التدابير لتحقيق هذا الهدف .

Digitized by UNOG Library

١٢ — ويحيط الأمين العام علما بالتوصيتين ١١ و ١٣. وهو يوافق بالكلية على أن مناوبة الموظفين بين مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والمكاتب دون الاقليمية أمر مرغوب فيه للغاية وسيصدر تعليمات مناسبة لاستخدامه على نطاق أشمل.

١٣ — ويوافق الأمين العام (التوصية ١٢) على وجوب زيادة الحكومات الأعضاء اشتراكها العضوى على مستوى اللجنة في تحديد الأولويات للمنطقة، وفي النظر في الآثار المالية المترتبة على مقترحاتها. وستعقد اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية دوراتها في المستقبل في السنوات الزوجية لكي تسمح للجنة باجراء دراسة دقيقة لبرنامج العمل المقترح قبل تقديمه كميزانية برنامجية للهيئات الاستشارية والحكومة الدولية المعنية في مقر الأمم المتحدة.

— — — — —

Digitized by UNOG Library